مراحل الابادة الجماعية ضد الكورد في العراق(١٩٧٥ – ١٩٨٨)
دراسة تاريخية

ا.م.د. نزار علوان عبدالله
قسم التاريخ / كلية التربية / الجامعة المستنصرية

بعد انهيار الثورة الكوردية عام ١٩٧٥ اثر اتفاقية الجزائر التي عقدت بين العراق وايران اطلق نظام البعث الحاكم في بغداد العنان لنفسه لمواجهة الحركة القومية الكوردية بسلسلة من عمليات الابادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الكورد في العراق، اذ شنت السلطة الحاكمة حملة اعتقالات واسعة ضد عناصر المعارضة الكوردية، وتعرضت القرى الحدودية للتدمير من اجل خلق حزاماً امنياً بعمق عشرين كيلو متر على طول الحدود مع تركيا وايران وزرعت في ممراتها الألغام ، واعلنت انها منطقة عسكرية محرمة يمنع دخولها إلا من الجيش وقد تطلب ذلك إزالة خمسمئة قرية من ساكنيها مما اضطر الالاف من الاكراد اللجوء الى ايران خشية الاعتقال او القتل، وقد رافق تلك التطورات عمليات تهجير شنها النظام الحاكم في ٣١ اذار ١٩٧٥ضد أبناء عشيرة البارزانيين في منطقة برزان، إذ تم تهجيرهم الى مناطق صحراوية في محافظة القادسية وسط البلاد ولم يسمح لهم بالعودة الى كردستان إلا في عام ١٩٨٠على ان لا يعودوا الى مناطق سكناهم الاصلية، تلا ذلك(حملة الانفال) التي تسببت بتسوية اكثر من ٤٠٠٠ قرية من على الارض وتهجر اكثر من نصف مليون كوردي الى الصحراء في جنوب العراق ، والاف اخرين هجروا الى ايران، وقد تزامن مع حملة الانفال مأساة حلبجة التي قصفت بالسلاح الكيماوي يوم ١٦ اذار من عام ١٩٨٨ مما تسبب بمقتل خمسة الاف كردي في مشهد مرعب لم يألفه التاريخ.

Stages of Genocide Against the Kurds in Iraq
1975 – 1988
Historical study

Assist. Prof. Nazar Alwan Abdullah, Ph. D
College of Education / Mustansiriyah University

Following the collapse of the Kurdish revolution in 1975 in the wake of Algiers Agreement1975 between Iraq and Iran, the governing Baath regime in Baghdad found itself free against the National Kurdish Movement, carrying out a series of genocide and ethnic cleansing operations against Kurds in Iraq. The government lunched wide arrest campaign against members of Kurdish opposition and destroyed many border villages in order to create a 20-kilometer security belt alongside the borders with Turkey and Iran with mines planted there. That area was declared to be a military zone accessed only by the Iraqi army. That required evacuating 500 villages which caused thousands of Kurds to seek refuge in Iran in fear of apprehension or murder. These developments were accompanied by a displacement process carried out by the Iraqi government on March 31st 1975 against member of Al-Barzani clan in Barzan area, who were displaced to the desert in Al-Qadisiya province and were only allowed to return to Kurdistan in the 1980 in the condition that they do not go back to their original areas. This was followed by the Anfal campaign which destroyed more than four thousand villages and displaced more than half a million Kurds to the Iraqi southern deserts while other thousands fled to Iran. It was in the Anfal campaign that the tragedy of Halabja occurred where chemical weapons were used on March 16th 1988 causing the death of more than five thousand Kurds and horrible unprecedented scene.

- **الشعب الكوردي وتداعيات انهيار الثورة الكوردية**

أدى انهيار الثورة الكوردية بعد اتفاقية الجزائر المنعقدة في آذار من عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران الى مأساة بشرية بالنسبة الى الآلاف من الاكراد بسبب نزوحهم من مناطق سكناهم أو اجبارهم على النزوح الى مناطق أخرى من العراق، فقسم من الاكراد لجؤوا الى إيران وقسم آخر سلموا أمرهم الى الحكومة العراقية لتقوم بترحيلهم الى جنوب العراق[١]، وفي إيران قامت السلطات الايرانية بتشتيت المهاجرين الى أنحاء متفرقة من البلاد مفرقة بين الزوج وزوجته لاسيما عوائل المقاتلين منهم خوفاً من التقارب بين اكراد العراق وأكراد إيران[٢] وتم إسكانهم في معسكرات خاصة باللاجئين [٣].

وتتباين التقديرات لأعداد المهاجرين والمعاد توطينهم لاسيما وأن العملية استمرت لسنوات عدة بعد اتفاقية الجزائر ولكن عموماً يمكن القول بأن عدد من شملهم التهجير يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ مواطن[٤].

طبق النظام بعد ذلك سياسة الترهيب فقد تحرك بسرعة بعد قضائه على الثورة الكوردية الى أحكام قبضته على مناطق كردستان عن طريق خلق حزاماً أمنياً على طول الحدود الايرانية التركية مع العراق والذي اتسع بشكل متصاعد من ٥ كم الى ٣٠ كم، وتطلب ذلك الحزام في بعض المناطق إزالة ٥٠٠ قرية على الاقل في المرحلة الأولى حتى وصل العدد في السنوات اللاحقة الى ١٤٠٠ قرية، وبحلول عام ١٩٧٧ أقدم النظام على ترحيل ٦٠٠٠٠٠ وربما أكثر من الرجال والنساء والاطفال الى مجتمعات عرفت باسم مجتمعات اعادة التوطين، وهذه المجتمعات تقع قرب المدن الرئيسة وفيها شوارع طويلة وعريضة لتسهل السيطرة عليها من قبل السلطة، وأي شخص يضبط راجعاً الى موطنه الاصلي قبل الترحيل كان يعدم على الفور دون مراعاة للعمر والجنس إذ سعى النظام الى تفتيت وتشتيت المجتمعات الكوردية وتجريدها من استقلالها[٥].

وقد علقت الحكومة على اجراءاتها التعسفية بحق المدنيين العزل من الاكراد بأنها ترمي الى إعادة اسكانهم في مساكن جديدة عصرية يتوفر لهم فيها الماء الصالح للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والمدارس، ولكن هناك مثل كردي يقول:" إذا ما أزيلت الجبال فلن تقوم للكورد قائمة" فالكوردي مرتبط ببيئته فالجبل بالنسبة له هو بمثابة الاب والام فهو بيته وحقله وصديقه الوحيد[٦] وبتعبير أدق ابعاد الكوردي عن بيئته يعني الموت بالنسبة له.

وفي الجانب الآخر توصل النظام عام ١٩٧٨ الى أتفاق مع تركيا يتيح لقواتها الجوية والبرية شن عمليات عسكرية عبر الحدود العراقية التركية ظاهرياً من أجل ملاحقة ثوارها الاكراد

، وباطنياً ضرب اكراد العراق، وبموجب هذا الاتفاق أسرت القوات المشار اليها قرابة الـ ١٥٠٠ كوردي معظمهم من المدنيين المحليين وليسوا متمردين ضد أنقرة [٧].

وفي نيسان من عام ١٩٧٨ دعا النظام قائد الجيش التركي الجنرال كنعان ايفرين الى بغداد للتنسيق بين البلدين تجاه القضية الكوردية، وقد أعلن الجنرال المذكور في تموز بأن أي شخص يحاول دخول العراق بصورة غير شرعية عبر الحدود التركية سيعدم[٨] .

وهكذا يمكن عدّ الاجراءات الحكومية بحق الشعب الكوردي مرحلة مريرة من مراحل تاريخه الحديث كونها أكبر كارثة انسانية تعرض لها.

- **التهجير القسري للكورد الفيليين:**

بموازات تدمير القرى الكوردية الذي تزامن مع الضربات الموجعة التي وجهت الى الحركة القومية الكوردية بعد عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، فأن الكورد الفيليين تعرضوا الى سلسلة من موجات التهجير القسري[٩]، وكان ابشع تلك الموجات واقساها هي الموجة التي اقترنت بصدور القرار رقم٦٦٦ في١٩٨٠/٥/٧ والذي نص على ما يلي:

١- تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة.

٢- على وزير الداخلية أن يأمر بأبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة ١ مالم يقتنع بناءً على أسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير موثقة رسميا[١٠].

ووفق هذا القرار أصبح جميع الكورد الفيلية موضع شك في وطنيتهم من قبل نظام البعث وفي ضوء ذلك تعرض مئات الالوف منهم الى التهجير خارج الحدود بحجة تبعيتهم الايرانية وعدم جواز بقائهم في العراق، كما فقدوا وطنهم وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وجردهم النظام من حقوقهم المشروعة، وفقدوا أيضاً أعداداً كبيرة من أقاربهم من الذين حصدهم الموت على يد أزلام النظام الذي لم يميز بين النساء والرجال والشيوخ والاطفال والمرضى في عملياته العسكرية والانتقامية تلك، وقد اعتبرهم مشاريع خيانة ينبغي التخلص منهم، ومازال عدد المفقودين من قبل الكورد الفيلين كبيراً جداً ، وعلينا أن نشير هنا بأن فئة الشباب كانت أكثر عرضة للاعتقال والقتل [١١].

- **قمع واضطهاد البرزانيين:**

كان صدام حسين يرى بأن عشيرة البرزانيين أشد العشائر الكوردية وطأة من غيرها على السلطة في بغداد وأنها تهدد أمن وسلامة الدولة وذلك بسبب عدم موالاتها لحزب البعث وقيادتها للحركة القومية الكوردية، وهذا ما جاء في إحدى الوثائق الأمنية لذا فأن

النظام الحاكم أراد الانتقام من تلك العشيرة متهماً إياها بالخيانة[١٢]وأقدم في تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ على تنفيذ أكبر حملة ترحيل وتدمير للقرى الكوردية في منطقة بارزان، حيث تم ترحيل سكانها الى الصحاري والمجمعات السكنية في جنوب العراق ليعيشوا وهم بعيدون عن مناطقهم، وبعد خمس سنوات من الحياة الصعبة المليئة بالمأساة والمعاناة وبالتحديد عام ١٩٨٠ أعيد البرزانيون من جنوب العراق الى كوردستان ولكن هذه المرة تم اسكانهم وبشكل قسري داخل مجمعات قوش تبة والقادسية والقدس وحرير[١٣].

وبنهاية شهر تموز من عام ١٩٨٣ وبأوامر صادرة من مدير الأمن العام فاضل البراك خرجت قوة كبيرة من الضباط والمنتسبين من مديريات أمن اربيل ومقر الحكم الذاتي وافواج الطوارئ بأمرة اللواء عبد المحسن مدير أمن الحكم الذاتي واللواء خيري صالح داود مدير أمن اربيل وكانت وجهة تلك القوة هي تطويق مجمعات البرزانيين المشار اليها يرافقها الحرس الجمهوري، وفي الصباح الباكر من يوم ١/٨/ ١٩٨٣ بوشر باعتقال البرزانيين وجمعهم على مرحلتين، الأولى من مجمعات القدس والقادسية وقوش تبة القريبة من مركز محافظة اربيل، والمرحلة الثانية من مجمعات حرير ضمن قاطع شقلاوة ومجمع ديانا ضمن قاطع رواندوز، ومجمع سور ضمن قاطع قضاء الزيبار، واستمر اعتقالهم من الاماكن التي اختبؤوا فيها، وبعد ذلك تم نقلهم في سيارات كبيرة أعدت لهذا الشأن بأمرة ضباط من القصر الجمهوري واقتادوهم الى بغداد بعد الانتهاء من تجميعهم[١٤].

وبموجب تلك العملية تم نقل حوالي ٨٠٠٠ بارزاني من التجمعات المذكورة الى بغداد وتم فصل الرجال عن النساء والاطفال عن الشيوخ، وتشير وثيقة سرية من وثائق مديرية الأمن العامة بأن قوة تشكلت بإيعاز من مدير أمن بغداد قامت باستلام ٢٢٢٥ من البرزانيين وقامت باحتجازهم في سجن ابي غريب ثم أقدمت على نقلهم الى منطقة بصيه في محافظة المثنى ليتم اعدامهم هناك[١٥]، لكن مصادر أخرى ترى بأن جميع الـ ٨٠٠٠ برزاني تم التخلص منهم واخفيت أثارهم بطرق وأساليب غامضة[١٦].

وأشارت وثيقة أخرى صادرة من مديرية الأمن العامة بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٥ موجهة الى ديوان رئاسة الجمهورية بأن هؤلاء البرزانيين قد تم تنفيذ حكم الاعدام بحقهم عام ١٩٨٣ لخيانتهم الوطن وتنسب تبليغ ذويهم بأنهم فقدوا أثناء الحرب العراقية الايرانية [١٧].

وبعد أن نفذ حكم الإعدام بحقهم ارتأت مديرية الأمن العامة تنظيم قضايا كيدية ضدهم لرفعها الى محكمة الثورة لكي تصدر حكم الاعدام بحق من أعدم قبل اجراء التحقيق معه وقبل اصدار الحكم عليه وفعلاً تم تنظيم ١٦ قضية نسبت الى ٦٦٧ شخص برزاني وقد اعدموا دون

أن يعرفوا تهمهم أو يدافعوا عن أنفسهم، وبحلول ١٩٨٣/٨/٣٠ بلغ عدد الدعاوي ١٤٤٦ وتضمن قرار المحكمة أيضاً مصادرة أموال من اعدم المنقولة وغير المنقولة[١٨].

ووجهت رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤ أمراً الى علي حسن المجيد مسؤول المنطقة الشمالية يحمل عنوان العوائل البرزانية يوصي فيه المسؤولين والأجهزة الأمنية الذين بالامكان الاتصال بهم من قبل عوائل المعدومين عن طريق طرف ثالث بأن يكون الرد محدد وموحد بأن " لا أحد يعرف عنهم شيئاً سوى قيادة الدولة وأن المسألة الأساسية أكبر من قضية هذه العوائل[١٩].

أن ماحل بالبرزانيين عام ١٩٨٣ كان مثالاً لما يحدث من مجازر عندما يغيب القانون وتتراجع العدالة فقد خضع المتصدي للسلاح والقابع في داره للقسوة نفسها وكان الموت نصيب الجميع، وحتى اليوم لم يتم العثور على رفات جميع الشهداء من المدفونين في مقابر جماعية مجهولة، وكانت هذه المجازر نذير بقدوم مجزرة أكبر واقعة لامحالة وهي مجزرة الانفال التي اتخذت الحكومة من مجزرة البرزانيين إنموذجاً لها في البطش والتنكيل والقتل والاخفاء[٢٠].

- **الاسلحة الكيمياوية وسياسة الارض المحروقة:**

يتضح من دراستنا لاستخدام الاسلحة الكيمياوية ضد الكورد أن نظام الحكم بدأ في استخدامها عام ١٩٨٧ أي قبل عام من عملية الانفال واستمر يستخدمها حتى انتهت عمليات الانفال ، ففي ٢٩ آذار ١٩٨٧ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ١٦٠ القاضي بتنصيب علي حسن المجيد حاكماً مطلقاً على المنطقة الشمالية في كردستان وقد خوله صدام حسين صلاحيات رئيس الجمهورية ووضعت الاجهزة الامنية والاستخبارية في كركوك والموصل والسليمانية تحت أمرته وجرى تحديد منطقة تبعد عشرات الكيلومترات عن الحدود مع كل من تركيا وايران كمنطقة حزام أمني يمنع التواجد فيها وإذا ما عثر على أي شخص كوردي في تلك المنطقة يعدم في الحال [٢١].

جعل علي حسن المجيد مرهوب الجانب بأوامر من صدام حسين، فمن أجل ألحاق الهزيمة بالبيشمركه اتبع سياسة الارض المحروقة بالترافق مع عمليات الترحيل والإعدام الجماعي للأكراد[٢٢].

وحسب تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان فأن أول ضربة كمياوية وجهت الى المناطق الكوردية بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٨٧ وقد وجهت لقرى باليسان وبلكجار، وحين لجأ سكان القريتين المشار اليهما من المصابين بالغازات السامة الى مستشفى رانيا قامت الأجهزة الأمنية بنقلهم الى مستشفى الطوارئ في اربيل، وبعد مدة قصيرة من نقلهم الى المستشفى المذكور القي القبض عليهم وأودعوا في السجن ثم أعدموا ولم يعرف مصيرهم حتى الان[٢٣].

وطبقاً لما ورد في كتاب ديوان وزارة الدفاع المرقم ١٣٧٤ في ١٩٨٧/٥/١ أمر صدام حسين بصفته القائد العام للقوات المسلحة علي حسن المجيد باستخدام الاسلحة التقليدية والخاصة وكل الاسلحة ضمن المدى المطلوب ضد الكورد، والمقصود بالأسلحة الخاصة هنا الاسلحة الكيماوية[٢٤].

وفي ١٢ أيار ١٩٨٧ أعتقل السائقون المدنيون على الطريق الرئيسي بين السليمانية وسردشت وتم اعدامهم بشكل اعتباطي، أما العائلات التي هربت فاعتبرت رسمياً على أنها أنظمت الى البيشمركة وبالتالي يجب القضاء عليها، وهي سياسة دأب عليها النظام لاستئصال المجتمع القروي الكوردي[٢٥].

وهكذا استمر القمع ضد المناطق الكوردية باستخدام الاسلحة الكيماوية ففي ١٩٨٧/٥/٢٥ تم قصف قرية بلكجار بأربع قنابل كيمياوية[٢٦]. وبعد يومين من قصف القرية المذكورة قامت الطائرات العراقية بضرب قرى ملكان وتاليتان وكندور ويلي العليا ويلي السفلى التابعة الى ناحية خليفان، وتسبب القصف بالاسلحة الكيمياوية بمقتل اعداد كبيرة من الناس[٢٧].

وفي شهر حزيران أيضاً وجهت ضربة جوية بالأسلحة الكيمياوية الى منطقة زيوه الكائنة شمال شرق العمادية في محافظة دهوك، وكانت الضربة مؤثرة تسببت بخسائر بشرية فادحة[٢٨]، كما قامت قوات الجيش في الساعة ١٦٠٠ من يوم ٣ أيلول ١٩٨٧ بتوجيه ضربة كيماوية أخرى بالمدفعية شرق الخط العام دوكان بيره مكرون[٢٩].

وأقدم النظام في شهر تشرين الثاني ١٩٨٧ على قصف قرية شيمان قرب كركوك بالقنابل واجاز علي حسن المجيد تجميع وترحيل العوائل التي ليس لديها مقاتل أو أكثر في الجيش العراقي أو قوات الجحوش[٣٠].

وفي ٢٦ آذار من عام ١٩٨٨ قامت القوة الجوية العراقية بقصف حلبجة بالغازات السامة مسببه موت ٥٠٠٠ شخص من المدنيين، وفي اصابة ما بين ٧٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ آخرين وهروب أكثر من مائة الف من الاكراد الى ايران وتركيا. ومات المئات من المصابين في السنوات التي تلت الهجوم نتيجة للمضاعفات الصحية والامراض والعيوب الخلقية التي خلفها الهجوم[٣١].

عُدَّ هذا الهجوم أكبر هجوم كيمياوي وجه ضد سكان مدنيين من عرق واحد وهم الاكراد، فضلاً عن أنه أكبر هجوم بالأسلحة الكيمياوية ضد منطقة مدنية مأهولة بالسكان، وقد صدرت الاوامر بتنفيذه مباشرة من صدام حسين الى علي حسن المجيد[٣٢]، وأعترف النظام بمسؤوليته عن الهجوم على مدينة حلبجة حسب ما ورد في تقرير لمنظمة استخبارات المنطقة الشرقية[٣٣]. وما جاء في مذكرات الفريق الركن رعد مجيد الحمداني قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني[٣٤].

لم يعبأ النظام بحجم الدمار والضحايا الذين سقطوا في حلبجة بما اقترفه بحقهم من ابادة جماعية حتى وصفهم صدام حسين في اجتماع له مع القيادة العامة للقوات المسلحة بأن أهل حلبجة خونه قائلاً عنهم:" خيانة أهل حلبجة، يعني كل اهل حلبجة خونة جميعهم، فأن لم يكن جميعهم يعني إلا ما شاء الله، هم خونة تاريخياً..."[٣٥].

يتضح من الوثيقة أعلاه أن الانتقام من اهالي حلبجة كان الدافع لقصف المدينة بالأسلحة الكيمياوية، فالتخوين الذي تبناه النظام حتى لو بالنوايا مصيره كما قال في أكثر من مناسبة لا شيء غير السيف في محاولة منه لإيجاد تبرير لأفعاله الاجرائية بحق الاكراد.

- **حملات الانفال:**

سجل تعيين علي حسن المجيد كمسؤول أعلى للمنطقة الشمالية مرحلة التصعيد التدريجي لحملات الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي الى درجة تفوق التصور والخيال، فقد أطلقت يده بتنفيذ سياسة تدمير المناطق الكوردية وقتل وتهجير المواطنين العزل المقيمين فيها الى مناطق الحضر في الموصل ونقرة السلمان في السماوة ودفنهم وهم احياء مع افراد اسرهم في مقابر جماعية، الامر الذي أدى الى مقتل ١٨٢ الف مواطن كوردي وتدمير ٤٠٠٠ قرية و٤ أقضية و ٣٠ ناحية، كما قام علي حسن المجيد بإصدار أوامر بترحيل اهالي القرى الواقعة على الشريط الحدودي مع إيران وتركيا وأمر بإعدام كل من يتجاهل أوامر الحكومة بمغادرة تلك القرى أثناء العمليات العسكرية[٣٦].

نفذت عمليات الانفال من قبل قوات الفيلقين الاول والخامس في كركوك واربيل مع قوات منتخبة من الحرس الجمهوري فضلاً عن قوات من الجيش الشعبي وأفواج ما يسمى بالدفاع الوطني أو الجحوش ومرت عمليات الانفال بثمان مراحل يمكن أن نفصل بها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: بدأت في ٢٢ شباط ١٩٨٨ واستغرقت شهراً واحداً وشملت أكثر من ١٥٠ قرية في دوكان وقلا جوالان وجوارتا وسورداش، وكان يقود العملية سلطان هاشم أحمد بمشاركة ٢٠ لواء من الجيش العراقي فضلاً عن قوات أخرى من الحرس الجمهوري وافواج من الجحوش المساندين للسلطة[٣٧].

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة بعملية الانفال الثانية ليلة ٢٣/٢٢ آذار ١٩٨٨ بقصف عنيف بالأسلحة التقليدية والكيمياوية على قرية سيو سينان في قره داغ ، بعد ذلك شمل القصف الكيماوي قرى بلكجار، تكية، جافران، ودمرت اغلب تلك القرى[٣٨].

المرحلة الثالثة: تعرف بالأنفال الاسود بسبب بشاعة الانتهاكات التي وقعت على الكورد، وقد بدأت في السابع من نيسان ١٩٨٨ وشملت مناطق جمجمان وسنكاو وكفري وكلار، قادر كرم، بيباز، وجرى خلالها تدمير ٥٠٠ قرية وفي ١٤ نيسان قامت القوات العراقية بدفن

العشرات من العوائل وأفرادها أحياء، ولذلك اتخذ هذا التاريخ فيما بعد ذكرى سنوية لجريمة الانفال[٣٩].

المرحلة الرابعة: بدأت في ٣ آيار واستمرت حتى ١٥ أيار وشملت القرى الموجودة في كركوك، بردي، كوية، فضلاً عن مناطق أخرى، وفي هذه المرحلة قصف بالأسلحة الكيماوية كل من كوتبة وعسكر وشيخان [٤٠].

أما المرحلة الخامسة والسادسة والسابعة نفذت في أشهر الصيف اعتباراً من ١٥ أيار واستغرقت أكثر من ثلاثة اشهر، وفي هذه المراحل تم الهجوم على مناطق متعددة أبرزها خليفان، سوران،جوما، رانيه، قلادزي، قنديل، وقاد عمليات تلك المراحل كل من عدنان خير الله وعلي حسن المجيد[٤١].

أما المرحلة الثامنة والأخيرة: بدأت يوم ٢٦ آب ١٩٨٨ في منطقة بادينان واستمرت حتى التاسع من ايلول، شملت مناطق زاخو، زاويتة، زيوة، وأتروش، وقد استهدفت تدمير التجمعات السكانية في المناطق المشار اليها من أجل خلق حالة من الذعر لدى صفوف المدنيين كما ورد في كتاب رئيس أركان الجيش[٤٢].

وقد نجم عن عمليات الانفال تلك:

١- قتل وإبادة عدد من الأفراد قارب الـ ٢٠٠ الف مواطن كوردي .

٢- تدمير قرى كوردية وصل عددها الى ٦٠٠ قرية.

٣- تدمير وهدم ١٧٥٤ مدرسة و ٢٧٠ مستشفى و ٢٤٥٠ مسجداً و٢٧ كنيسة.

٤- تحول ٢٥٠ الف مواطن كوردي الى لاجئ في ايران أو في تركيا[٤٣].

وبذلك يمكن القول أن عمليات الانفال هي تعبير عن الجينوسايد الكردستاني الذي لم يكن سوى مصالخ بشرية أو هو محنة الناس في عمليات الابادة الجماعية أو هو الضحايا التي تم دفنها بالتراب مكبوتة لم تستطع الصراخ[٤٤].

يشار الى أن الشعب الكوردي واجه بمفرده الهجوم الذي شن عليه من قبل النظام الاستبدادي وتحمل نزيف الدم والدموع والالام، ولم يسعفه أحد ولم ترتفع أصوات الاحتجاج ضد عمليات الانفال المروعة، من قبل المجتمع الدولي الذي تعامل مع القضية الكوردية بصمت مطبق دون أي مبرر لهذا الصمت واللامبالات[٤٥].

استنتاجات البحث

١- كشفت عمليات الابادة الجماعية ضد الكورد عن فلسفة النظام السياسي في العراق الذي كان يحكم البلاد وفق الفلسفة القائمة على القسوة والوحشية ضد كل من يخرج للمطالبة بحقوقه متهما اياه بالخيانة .

٢- تسببت عمليات الابادة الجماعية المشار اليها في تفاقم القضية الكوردية في العراق وليس في حلها .

٣- تركت عمليات القتل والتهجير ضد الكورد اثارا مادية ونفسية واجتماعية لازالت قائمة حتى اليوم .

٤- عمقت الهوة وعدم الثقة بين مكونات المجتمع العراقي ، ومع مرور الزمن بات من غير الممكن ردم تلك الهوة .

٥- اظهرت تلك الانتهاكات صمت المجتمع الدولي تجاه مايحدث لحقوق الانسان في العراق تجاه الكورد او غيرهم من القوميات والطوائف الاخرى .

الهوامش والتعليقات:

[1] درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، القاهرة، مؤسسة دار الهلال ،١٩٩٣، ص٩٤-٩٥.

[2] جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، دهوك، مطبعة خاني، ط٢، ٢٠١٢، ص٣٥٧.

[3] صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠١، ص٢٣٥.

[4] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراسي،(د.م) ، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص٢٥١.

[5] ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٤، ص٥١١-٥١٢.

[6] مايكل أم غينتر، كورد العراق الالام وآمال، ترجمة:عبد السلام محمد رؤوف النقشبندي،اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص٥٨ .

[7] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٢٢.

[8] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص٢٥٣ .

[9] أحمد ناطق الفيلي، الفيليون الاصالة التاريخية والمواطنة المهدورة، اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص٢٢٤ .

[10] كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر،ط٢، ٢٠٠٥، ص٣٢٧-٣٢٨.

[11] المصدر نفسه، ص٣٢٨ .

[12] كتاب مديرية الأمن العامة، دون عدد ،الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩. .

[13] مسعود بارزاني، للتاريخ، اربيل، مطبعة روكسانا، ط٣، ٢٠٢١، ص٣٩-٤٠.

[14] كتاب مديرية الأمن العامة، ذي العدد ٨٤، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩.

[15] المصدر نفسه.

[16] جبار قادر، قضايا كردية معاصرة كركوك – الانفال- الكرد وتركيا، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص١٢٨.

[17] كتاب مديرية الأمن العامة، دون عدد، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٥ .

[18] محكمة الثورة ، قرار حكم، عدد الدعوى ١٤٤٦ /ج/١٩٨٣ في١٩٨٣/٨/٣٠.

[19] رئاسة الجمهورية، سري وشخصي، ذي العدد ٢٦٥١ /ك، صادر بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤.

[20] جبار قادر، المصدر السابق، ص١٢٨ .

[21] وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيء في العراق قراءة جديد في حرب الخليج الاولى والثانية، الكويت، دار القبس للصحافة والنشر، ١٩٩٧، ص١٩٥.

[22] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٣١-٥٣٢.

[23] *Genoncide in Iraq ,The Campaign Against Kurds , Human Rights Watch, A middle East Watch Report, P.5.*

[24] كتاب ديوان وزارة الدفاع المرقم ١٣٧٤، والمؤرخ في١٩٨٧/٥/١.

[25] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٣٢.

[26] كتاب منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ذي العدد ١٥٩٦٥، المؤرخ في ١٩٨٧/٥/٢٥..

[27] كتاب مديرية أمن اربيل ذي العدد ش س٤٩٤٧/٢ ، المؤرخ في ١٩٨٧/٦/١١.

[28] كتاب دائرة الاستخبارات العسكرية ذي العدد ١٢٧٠٣، المؤرخ في ١٠ حزيران ١٩٨٧.

[29] كتاب مديرية الاستخبارات العسكرية، المرقم ١٩٣٣٠، المؤرخ في١٩٨٧/٩/٨..

[٣٠] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٣٢ .

[٣١] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص٣٥٣.

[٣٢] غسان شربل، العراق من حرب الى حرب صدام مر من هنا، (د.م)، (د.مط)، ٢٠١٠، ص٣٤١-٣٤٢ .

[٣٣] تقرير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية، المرقم ش٣/ق بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢.

[٣٤] رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧، ص١٤٦.

[٣٥] محضر اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦.

[36] *Genoncide in Iraq ,The Campaign Against Kurds , Op.Cit, P.93-100.*

[٣٧] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٣٨ .

[٣٨] كتاب منظومة استخبارات المنطقة الشرقية، المرقم ق٣ /٤٠٤، المؤرخ في١٩٨٨/٦/٢٦

[٣٩] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٤٠.

[٤٠]المصدر نفسه، ص٥٤٠ .

[٤١]المصدر نفسه، ص٥٤٠.

[٤٢] كتاب رئيس اركان الجيش، المرقم، رأج/١١٢٢/ والمؤرخ في١٩٨٨/٨/٢١ .

[٤٣] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٥٤٣؛ وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص١٩٥.

[٤٤] زهير كاظم عبود، محكمة الانفال قراءة قانونية، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص٣٨ .

[٤٥] كاظم حبيب، المصدر السابق، ص٥٣٦.